الفصل الثالث

أثر الكشاف في كتاب الطراز

أشرت إلى أن كتاب المثل السائر كان ذا طابع يختلف اختلافًا واضحًا في منهجه وتناوله لمسائل العلم عن اتجاه السكاكي ومن سار على نهجه .

وإذا كنت بينت أثر الكشاف في اتجاه السكاكي وفي كتاب المثل السائر فهذا يعني بيان أثره في اتجاهين هامين وبارزين في الدراسة البلاغية بعد الكشاف . وأقول هنا : إن كتاب الطراز[1] كان مزيجًا من الاتجاهين السابقين ، فلم تغلب عليه الصبغة الأدبية كما غلبت في المثل السائر ، ولم تغلب عليه الصبغة الكلامية كما غلبت في اتجاه المفتاح .

وواضح من عنوان الكتاب أن البحث فيه ينقسم إلى قسمين : قسم يتضمن أسرار البلاغة ، وقسم يتضمن علوم حقائق الإعجاز .

وهو في دراسة القسم الأول يقرر قواعد البلاغة ويحرر مسائلها ويذكر كثيراً من المثل والشواهد ، وتظهر النزعة الكلامية في هذا القسم في تحرير الحدود

---

(١) كتبه العلامة الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ولد بصنعاء سنة تسع وستين وستمائة ، وصنف التصانيف الحافلة في الأصول والتوحيد والنحو والبلاغة والفقه وغير ذلك . وقد بلغت كتبه مائة مجلد كما يذكر من ترجموا له . وهو إمام زيدي وتقلد إمارة المؤمنين باليمن سنة تسع وعشرين وسبعمائة ، وتوفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة .

ومناقشتها على قواعد المنطق ، كما تظهر في بعض الدراسات البلاغية التي درسها على طريقة الأصوليين كدراسة الحقيقة ، وأقسامها ، ودراسة الوضع ، وتعريف المجاز ، وتظهر النزعة الأدبية في كثرة الشواهد والنصوص وفي كثير من التحليلات المتذوقة وإن كان قد أخذ أكثرها من غيره .

وهو في دراسة القسم الثاني يتناول علوم البلاغة مرة ثانية لأنها هي علوم حقائق الإعجاز ، ويختلف تناوله له في القسمين من جهتين ، الجهة الأولى : أنه قلما يذكر في القسم الثاني شاهدًا من غير القرآن لأن هدفه أن يبين أن القرآن قد فاق في هذه المعاني غيره ، ويلاحظ أنه يذكر في القسم الأول شواهد من القرآن الكريم ومن السنة الشريفة ، ومن كلام الإمام علي ثم من شعر الشعراء وكلام الأدباء .

الجهة الثانية : أن دراسته لعلوم البلاغة في القسم الثاني تسير على طريقة المفتاح ومنهجه ، فيذكر في علم المعاني أحوال الإسناد ، والمسند إليه ، والمسند به ، والتعلقات الفعلية ، والجمل الإنشائية ، والفصل والوصل ، والقصر ... إلى آخره .

ويذكر في علم البيان التشبيه والمجاز والكناية ، ويذكر من علم البديع على طريقة تخالف هذه الطريقة ، فإذا كان التقديم في القسم الثاني يدرس موزعًا على أحوال المسند إليه والمسند به ، والتعلقات الفعلية ، فهو في القسم الأول درسه بابًا مستقلاً ، ويتناول فيه تقديم المسند إليه ، أو المسند ، أو المفعول ... إلى آخره .

وإن كان في القسم الأول يذكر علوم البلاغة الثلاثة ، ويذكر تعريف البيان والمعاني على طريقة المتأخرين ، وَيَتَّهِمُ ابن الأثير في كثير من المواقف بالجهل بمعرفة الحدود ، ويتهم كذلك الكتاب والأدباء جميعًا بهذا الجهل ، لأن علم الكتابة ـ كما يقول ـ بمعزل عن معرفة الحدود ، والوفاء بشروطها .

وكان العلوي حريصًا على توضيح المغزى الذي من أجله يعيد دراسة علوم البلاغة حتى لا يتهم باضطرابه في منهجه .

يقول في هذا : « وقد أشرت في أول الكتاب إلى حقائق هذه الأشياء في تقرير قواعدها ، والذي نشير إليه هنا ، هو أنه قد فاق في هذه المعاني على غيره ، وأن شيئًا من الكلام المتقدم لا يدانيه ، ولا يقاربه فيها ، ليحصل الناظر من ذلك على كونه قد بلغ الغاية ، بحيث لا غاية ، وأنه فائت لكلام أهل البلاغة في جميع أحواله »[1].

ويقول في موطن آخر : « اعلم أن ما يتعلق بالأسرار البيانية ، والعلوم البلاغية ، قد ذكرناه ، ورمزنا إلى أسراره ، ومقاصده ، والذي نريد ذكره في هذا الفن هو الكلام فيما يتعلق بأسرار القرآن ، ونحن وإن ذكرناه على جهة التَّتَمِة والتكملة فهو في الحقيقة المقصود والغرض المطلوب »[2].

ويشير إلى العلوم التي سوف يدرسها بين يدي بيان أسرار القرآن وأهميتها في ذلك ، يقول : « إنه بإحكام النظر في هذه المرتبة ـ يعني المرتبة الثانية في بيان المزايا الراجعة إلى معانيه ـ وإمعان الفكر فيها تظهر عجائب التنزيل ، وتبرز بدائعه ، وغرائبه ، وتتجلى محاسنه ، وتصفو مشاربه ، لما فيها من الكشف لأسراره ، والإحاطة بغوائله وأغواره ، ولن يحصل ذلك كل الحصول ولا تطلع أقماره بعد الأفول إلا بعد ذكر ما يتعلق بعلوم الإعجاز لأنها تكون كالآلة في تقرير تلك المحاسن ، وإظهار كنوز تلك المعادن ، فنذكر ما يتعلق بالعلوم المعنوية ثم نردفه بما يتعلق بالأسرار البيانية ، ثم نذكر ما يتعلق بالبلاغة اللفظية ، ثم بالبلاغة المعنوية ، ثم نذكر على أثرهما ما يتعلق بأسرار البديع ، فهذه أقسام ثلاثة بإحرازها والاطلاع على رموزها يظهر الإعجاز للإنسان ظهور المرئي في العيان »[2].

---

(١) الطراز ٣/٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٢) المرجع السابق ٣/٢١٣ .

وغرضنا في هذا البحث أن نبين تأثير كتاب الكشاف في هذا الكتاب الذي نعتبره من أهم الكتب البلاغية التي كتبت بعد الكشاف والذي تميز عنها جميعًا ـ كما قلت ـ بأنه محاولة لمزج طريقتين متميزتين في دراسة البلاغة في عصره .

ونقول : إن أول ما يلفتنا إلى أثر الكشاف في هذا الكتاب هو أن العلوي كتبه لما شرع في قراءة كتاب الكشاف إذ طلب منه بعضهم أن يملي في البلاغة كتابًا يشتمل على التحقيق والتهذيب .

يقول في هذا : « ثم إن الباعث على تأليف هذا الكتاب هو أن جماعة من الإخوان شرعوا عليَّ في قراءة كتاب الكشاف ، تفسير الشيخ العالم المحقق أستاذ المفسرين محمود بن عمر الزمخشري ، فإنه أسسه على قواعد هذا العلم ، فاتضح عند ذلك وجه الإعجاز من التنزيل ، وعرف من أجله وجه التفرقة بين المستقيم والمعوج من التأويل ، وتحققوا أنه لا سبيل إلى الاطلاع على حقائق إعجاز القرآن ، إلا بإدراكه والوقوف على أسراره ، وأغواره ، ومن أجل هذا الوجه كان متميزًا عن سائر التفاسير ، لأني لم أعلم تفسيرًا مؤسسًا على علمي المعاني والبيان سواه ، فسألني بعضهم أن أملي فيه كتابًا يشتمل على التهذيب والتحقيق »[1] .

فالغرض إذن هو توضيح مسائل هذا العلم وتسهيلها وتيسيرها لأن مباحثه ـ كما يقول ـ في غاية الدقة ، وأسراره في نهاية الغموض ، فهو أحوج العلوم إلى الإيضاح والبيان[2] .

وبهذا يدعى العلوي أن كتابه مقدمة لدراسة الكشاف ومدخل لفهم بلاغته ، قدمه إلى طلابه عونًا لهم على تبصر خفاياه ، والاطلاع على أسراره ، والوقوف على أغواره ، فهو إذن شرح ، وتبسيط ، وتقريب ، وتسهيل ، لما جاء في

---

(١) الطراز ١/٥ .

(٢) المرجع السابق ١/٦ .

الكشاف من البحث البلاغي ، فهل استطاع العلوي أن ينهض بهذه المهمة ؟ وهل كان كتابه حقًّا ضوءًا كاشفًا لجوانب البحث البلاغي في هذا التفسير العظيم ؟

والحق أن العلوي قد شغل جزءًا كبيرًا من كتابه في مناقشة البلاغيين في تعاريف أبواب هذا العلم ، وبيان ماهياته ، وتحديد مسائله ، وناقش البلاغيين وخطأهم جميعًا فيما ذكروه من حدود ، ولم يسلم منه واحد منهم ، حتى الجرجاني الذي أسس هذا العلم ، ـ كما يقول العلوي ـ لم يكن تعريفه مبرأ من عيب ، والملاحظ أن مناقشاته لهم ، وبيانه وجه الفساد فيما ذكروا كانت مبنية على معرفة دقيقة بما يجب أن يتوفر في الحدود من الشروط والقيود ، والعلوي عالم ثبت في الفقه وأصوله ، وأصول الفقه من العلوم التي تحفز العقل ، وتوقظ الملكات ، فيكون المشتغل به دقيق الملاحظة ، نافذ النظرة في كل ما يتصل بالأمور العقلية ، وكان العلوي كذلك ، وقد ناقش الأصوليين فيما ذكروا من تعريفات تتصل بعلم البيان كتعريفهم للحقيقة والمجاز وكان لا يرضى إلا بما يقوله هو .

ونشعر أن هذا كله لا يعين الناظر في الكشاف على تبصر ما فيه وتذوق تحليلاته ، والزمخشري كما نعلم لم يشغلنا بتعريف الحقيقة ولا بالكلام في الوضع ، بل لم يذكر تعريفًا محددًا للمجاز ، وكانت عنايته منصرفة إلى بيان ما تنطوي عليه الجملة القرآنية ، من خصائص بلاغية ، يشير إلى أسرارها ويكشف رموزها .

ويتحدث العلوي في محاسن الحروف ويذكر مخارجها ويرفض ما ذهب إليه ابن سنان وغيره من القول بأن تقارب المخارج سبب في قبح اللفظ وأن التباعد في المخارج سبب في حسنه ، لأنه قد يعرض لما تباعدت مخارجه استكراه في النطق ، وقد يعرض لما تقاربت مخارجه حسن الذوق في اللسان.

ويتحدث في محاسن المفرد ويذكر في هذا ما ذكره المتأخرون في فصاحة المفرد من وجوب موافقة الكلمة للقياس وخفتها على اللسان ولذاذتها في السمع وأن تكون مألوفة غير وحشية .

وحين تكلم الزمخشري في المفردات القرآنية ـ كما بينا ـ لم يتناولها تناولاً دراسيًّا ينظر فيه إلى حروفها ، ومخارجها ، ولا إلى غرابتها ، وإلفها ، وإنما كان ينظر إلى ملاءمتها لموقعها ، وإصابتها في هذا الموقع ، وهذه نظرة لا تجدي فيها ولا تعين عليها الدراسة النظرية ، وإنما تكتسب بالنظر في النص والتبصر في كلماته .

والمهم أن جزءًا كبيرًا من دراسة العلوي في كتابه سواء في ذلك الجزء المتضمن لأسرار البلاغة ، والجزء المتضمن لعلوم حقائق الإعجاز ، لا يتصل بالبحث البلاغي في الكشاف ، بمعنى أنه لا يعين الطالب على فهمه وتبصره ، على أن جزءًا مهمًّا في هذا الكتاب كان كأنه تلخيص ميسر لمسائل هذا الفن ، وفيه يظهر العلوي وكأنه معلم يجمع لطلابه أقوال العلماء في المسألة الواحدة ثم يعرضها ويناقشها . وهذه الأبواب تعين الطالب على فهم بلاغة الكشاف ، بمقدار ما تعين الكتب المدرسية طلاب العلم في عصرنا على قراءته ، أما أن تدفع بهم إلى اكتناه أسرار هذا الكتاب ، والوقوف على أغواره ، فذلك ما لا تجده .

وفي الطراز كثير من المباحث البلاغية التي ترجع إلى الكشاف ، وقد أخذها العلوي من ابن الأثير ، وكل هذه المباحث لها أهميتها الكبيرة في تيسير فهم بلاغة الكشاف ، لأن ابن الأثير نظر في الكشاف ، واستخرج منه فنونًا بلاغية ، وحاول أن يشرحها ، وأن يبين قيمتها البلاغية ، كما فعل في الاستدراج ، والتفسير بعد الإبهام ، وعكس الظاهر ، والالتفات ، وهذه الفنون وما شاكلها في كتاب الطراز هي أهم ما فيه بالنسبة إلى الغرض الذي من أجله أملى العلوي هذا الكتاب . وإذا كان له فضل في هذا فإنه محدود باختياره لها ،

وتقديمها إلى طلابه ، أما تبويبها فذلك فضل يرجع إلى ابن الأثير ، وأما استنباطها من كلام الله . فذلك فضل ينسب إلى الزمخشري .

وقبل أن أعرض إلى هذه الفنون أقول : إن العلوي يحاول أن يخفي ما يأخذ فهو لا ينسبه إلى صاحبه ، ومثله في هذا مثل من أخذ منه وهو ابن الأثير ، فإنه سكت عن صاحب الفكرة وعرضها وكأنها له ، ولكنه يختلف عن ابن الأثير في أنه يحاول دائمًا تغيير العبارة ويجتهد في ذلك ، وابن الأثير قلما حاول هذا ، ومثل العلوي في ذلك أبو يعقوب السكاكي الذي يصوغ ما أخذه من غيره في عبارته وكأن ذلك من بنات أفكاره كما قلنا .

الاستدراج :

قد أشرت في بيان أثر الكشاف في المثل السائر إلى أن ابن الأثير ادعى أنه استنبط هذا النوع من كتاب الله ، وذكرت أنه ما زاد على أن نظر في الكشاف وأخذ منه هذا التحليل ووضع له هذه الترجمة .

ونرى العلوي يأخذ هذا من المثل السائر ، ولكنه ـ كما قلت ـ يغير العبارة . يقول في هذا النوع :

وهذا اللقب إنما يطلق على بعض أساليب الكلام ، وهو ما يكون موضوعًا لتقريب المخاطب ، والتلطف به ، والاحتيال عليه ، بالإذعان إلى المقصود منه ، ومساعدته له بالقول الرقيق ، والعبارة الرشيقة ، كما يحتال على خصمه عند الجدال والمناظرة بأنواع الإلزامات ، والانتماء إليه بفنون الإفحامات ، ليكون مسرعًا إلى قبول المسألة والعمل عليها ، وكمن يتلطف في اقتناص الصيد ، فإنه يعمل في الحبالة كل حيلة ليكون ذلك سبيلاً إلى ما يقصده من الاصطياد ، فهكذا ما نحن فيه إذا أراد تحصيل مقصد من المقاصد ، فإنه يحتال بإيراد ألطف القول وأحسنه ، فما هذا حاله من الكلام يقال له الاستدراج ، ولنضرب له أمثلة بمعونة الله »[1] .

---

(١) الطراز ٢/٢٨١ ، ٢٨٢ .

وهذا يكاد يكون شرحًا لقول ابن الأثير : وهو ـ أي الاستدراج ـ مخادعات الأقوال التي تقوم مقام الأفعال .

ثم يسوق العلوي الأمثلة لهذا النوع فيذكر قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾ (غافر:٢٨) [1] .

ويقول في تحليله : « وفي سياق هذا الكلام من الملاطفة ، وحسن الأدب ، وكمال الإنصاف ، ما يربو على كل غاية ، وبيانه من أوجه . أما أولا : فلأنه صدَّر الكلام بكونه كاذبًا على جهة التقدير ملاطفة واستنزالاً للخصم على نخوة المكابرة ، ودعاء له إلى الإذعان ، والانقياد للحق ، وقدمه على كونه صادقًا دلالة على ذلك ، وأما ثانيًا : فلأنه فرض صدقه على جهة التقدير مع كونه مقطوعًا بصدقه ، تقريبًا للخصم وتسليمًا لما يدعيه من ذلك ، وهضمًا لجانب الرسول ، زيادة في الإنصاف ، ومبالغة فيه ، وأما ثالثًا : فإنه أردفه بقوله : ﴿ يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾ ، وإن كان التحقيق أنه يصيبهم كل ما يعدهم به لا محالة من أجل الملاطفة أيضًا ، وأما رابعًا : فإنه أتى بـ « إن» للشرط وهي موضوعة للأمور المشكوك فيها ، ليدل بذلك على أنه غير مقطوع بما يقول ، على جهة الفرض وإذعانًا للخصم على التقدير ، لا إرادة هضمه لحقه ، وأنه غير معط له ما يستحق من التعظيم ، وأما خامسًا : فقوله تعالى في آخر الآية : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾ إنما أتى به على التلطف والإنصاف مخافة أن يبعدوا عن الهداية ، ومحاذرة عن نفارهم عن طريق الصواب ، فرضًا وتقديرًا ، وإلا فلو كان مسرفًا كذابًا لما هداه الله إلى النبوة ، ولما أعطاه إياها ، وفي هذا الكلام من الاستدراج للخصم وتقريبه وإدنائه إلى

---

(١) المثل السائر ٢/٢٦٠ .

الحق ما لا يخفى على أحد من الأكياس ، وقد تضمن من اللطائف ما لا سبيل إلى جحده»[1] .

وهذا مأخوذ من المثل السائر مع إضافات لا تزيد عن كونها شرحًا له ، وقد أشرت إلى أنه مأخوذ من الكشاف[2] .

والمثال الثاني الذي ذكره من القرآن في هذا النوع قوله تعالى : ﴿ **وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا ۝ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا** ﴾ (مريم:٤١،٤٢)، وقال معلقًا عليها :

« فهذا كلام يهز الأعطاف ، ويأخذ بمجامع القلوب في الاستدراج ، والإذعان ، والانقياد بألطف العبارات وأرشقها ، وهو مشتمل على حسن الملاطفة من أوجه ، أما أولاً : فلأن إبراهيم صلوات الله عليه لما أراد هداية أبيه إلى الخير وإنقاذه مما هو متورط فيه من الكفر والضلال الذي خالف فيه العقل ، ساق معه الكلام على أحسن هيئة ، ورتبه على أعجب ترتيب ، من حسن الملاطفة ، والاستدراج والرفق في الخصومة والحجاج ، والأدب العالي ، وحسن الخلق الحميد ، وذلك أنه بدأ بطلب الباعث على عبادة الأوثان والأصنام ، ليتوصل بذلك إلى قطعه وإفحامه ، ثم إنه تكايس معه ، بأن عرض إليه بأن من لا يسمع ولا يبصر ولا يغني شيئًا من الأشياء لا يكون حقيقًا بالعبادة ، وأن من كان حيًّا سميعًا بصيراً مقتدراً على الإثابة والعقاب متمكنًا من العطاء والإنعام والتفضل ، من الملائكة وسائر الأنبياء من جملة الخلق فإنه لا يستحق العبادة ، ويستسخف عقل من عبده ، فكيف من هذه حاله في عدم الحياة ، والسمع ، والبصر ، من جملة الجمادات والأحجار التي لا حراك لها ولا حياة بها ؟ . وأما ثانيًا : فلأنه دعاه إلى التماس الهداية من جهته على جهة التنبيه ، والرفق به ، وسلوك جانب التواضع ، فلم يخاطب أباه بالجهل عما هو يدعوه

---

(١) الطراز ٢/٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٢) ينظر : المثل السائر ٢/٢٦١ ، ٢٦٢ والكشاف ٤/١٢٦ .

إليه ، ولا وصف نفسه بالاطلاع على كنه الحقائق ، والاختصاص بالعلم الفائق ، ولكنه قال : معي لطائف من العلم وبعض منه وذلك هو علم الدلالة على سلوك طريق الهداية فاتبعني أنجك مما أنت فيه ، وقال له : ﴿ **أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا** ﴾ (مريم:٤٣) ، ولم يقل : أنجيك من ورطة الكفر ، وأنقذك من عماء الحيرة ، تأدبًا منه واعتصاء عن مبادأته بقبيح كفره ، وتسامحًا عن ذكر ما يغيظه . وأما ثالثًا : فلأنه ثبطه عما كان عليه ونهاه عنه . فقال : إن الشيطان الذي عصا ربك وكان عدوًا لك ولأبيك آدم هو الذي أوقعك في هذه الحبائل ، وورطك في هذا الوَرْط ، وألقاك في بحر الضلالة ، وإنما خص إبراهيم ذكر معصية الشيطان لله تعالى في مخالفته لأمره واستكباره ولم يذكر عداوته لآدم وحواء ، وما ذاك إلا من أجل إمعانه في نصيحته ، فذكر له ما هو الأصل تحذيرًا له عن ذلك وعن موافقته . وأما رابعًا : فلأنه خوَّفه من سوء العاقبة بالعذاب السرمدي ، ثم إنه لم يصرح له بمماسة العذاب له إكبارًا له وإعظامًا لحرمة الأبوة ، ولكنه أتى بما يشعر بالشك في ذلك أدبًا له ، فقال : ﴿ **إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ** ﴾ (مريم:٤٥) ثم إنه نكر العذاب تحاشيا عن أن يكون هناك عذاب معهود ويخاف منه ، كأنه قال : وما يؤمنك إن بقيت على الكفر أن تستحق عذابًا عظيمًا عليه . وأما خامسًا : فلأنه صدر كل نصيحة من هذه النصائح بذكر الأبوة توسلاً إليه بحنو الأبوة ، واستعطافًا له برفق الرحمية ليكون ذلك أسرع إلى الانقياد ، وأدعى إلى مفارقة ما هو عليه من الجحود والعناد ، فلما سمع كلامه هذا وتفطن لما دعاه إليه ، أقبل عليه بفظاظة الكفر ، وجلافة الجهل ، وغلظ العناد ، فناداه باسمه ، ولم يقل « يا بني » كما قال إبراهيم « يا أبت » ، إعراضًا عن مقالته ، وإصرارًا على ما هو فيه ، ثم إنه قدم خبر المبتدأ بقوله : ﴿ **أَرَاغِبٌ أَنتَ** ﴾ اهتمامًا بالإنكار ، وتماديا في المبالغة في التعجب أن يكون من إبراهيم مثل هذا »[1].

---

(١) الطراز ٢/٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

وكأن العلوي قد وضع عينه على كتاب المثل السائر في هذا النص الكبير وأخذ يصوغ ما يرى من المعاني في عبارات من عنده في إضافات ليس فيها غناء ، وقد قال العلوي في آخر هذا التحليل : « وفي القرآن سعة من هذا ، ومملوء من حسن الحجاج والملاطفة خاصة لمنكري الميعاد الأخروي ، وعباد الأوثان والأصنام » وقد قال ابن الأثير في آخر تحليل هذه الآية : « وفي القرآن الكريم مواضع كثيرة من هذا الجنس ، لاسيما في مخاطبات الأنبياء صلوات الله عليهم للكفار والرد عليهم » وقد أشرت إلى أن ابن الأثير أخذ هذا من الكشاف ولم يغير أكثر عبارته ، وإن كان قد ترك شيئًا مما قاله الزمخشري ، وهذا هو الذي يؤكد لنا أن العلوي أخذ هذا من المثل السائر ولم يأخذه من أصله في الكشاف ، فضلاً عن الترجمة التي ذكرها العلوي والمقدمة المذكورة في تعريف الاستدراج والمقصود منه ، فهذا كله في المثل وليس في الكشاف[1].

الالتفات :

وقد تأثر العلوي في دراسة الالتفات بما جاء في المثل السائر . فذكر : « إن الالتفات من أجَّلِ علوم البلاغة وهو أمير جنودها ، وأنه سمي بذلك أخذًا من التفات الإنسان يمينًا ، وشمالاً ، فتارة يقبل بوجهه ، وتارة كذا ، وتارة كذا ، وإن هذا حال هذا النوع من علم المعاني ، فالمتكلم فيه ينتقل من صيغة إلى صيغة ، ومن خطاب إلى غيبة ، وقد يلقب الالتفات بشجاعة العربية ، والالتفات مخصوص بلغة العرب »[2].

وكل هذا مأخوذ من المثل السائر .

ولم تكن للعلوي وقفات في أساليب الالتفات يستوضح فيها أسراره ورموزه ، وإنما كان يشير إلى موقعه فحسب ، ثم إنه ذكر أقوال العلماء في

---

(١) ينظر : المثل السائر ٢/٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، والكشاف ٣/١٤ ، ١٥ .
(٢) ينظر : الطراز ٢/١٣١ ، ١٣٢ والمثل السائر ٢/١٧٠ ، ١٧١ .

فائدة الالتفات ، وناقش ابن الأثير فيما ناقش فيه الزمخشري ، ورد قول ابن الأثير ، واتهمه بالعجز عن فهم بلاغة الكشاف ، ونوَّه بما ذكره الزمخشري في فائدة الالتفات ... يقول في هذا :

« القول الثالث محكي عن الزمخشري ، وحاصل مقالته هو أن ورود الالتفات في الكلام إنما يكون إيقاظًا للسامع عن الغفلة ، وتطريبًا له بنقله من خطاب إلى خطاب آخر ، فإن السامع ربما يمل من أسلوب فينقله إلى أسلوب آخر ، تنشيطًا له في الاستماع ، واستمالة له في الإصغاء إلى ما يقوله ، وما ذكره الزمخشري لا غبار على وجهه ، وهو قول سديد يشير إلى مقاصد البلاغة ويعتضد بتصرف أهل الخطاب ، ومن مارس طرفًا من علوم الفصاحة لاح له على القرب أن ما قاله الزمخشري قوي من جهة النظر ، يدري كنهه النظار ويتقاعد عن فهمه الأغمار ، وقد زعم ابن الأثير ردًّا لكلام الزمخشري بوجهين أحدهما أنه قال : إنما جاز الالتفات من أجل التنشيط للسامع ، واعترضه بأن الكلام لو كان فصيحًا لم يكن ملولا ، وهذا خطأ وجهل بمقاصد البلاغة ، فإن مثل هذا لا يزيل فصاحة الكلام ، ولا ينقص من بلاغته ، ولهذا فإنه لو ترك فيه الالتفات فإنه باق على الفصاحة ، ولكن الغرض أن خروجه من أسلوب الخطاب إلى الغيبة يزيد في البلاغة ويحسنها ، ويكون الخطاب على ما ذكرناه أوقع ، وأكشف عن المراد وأرفع ، وثانيهما قوله : إن ما قاله الزمخشري إنما يوجد في الكلام المطول والالتفات كما يستعمل في الطويل يستعمل في القصير ، وهذا فاسد أيضًا ، فإن الزمخشري لم يشترط التطويل في حسن الالتفات فينتقض بما ذكره ، وإنما أراد تحصيل الإيقاظ وازدياد النشاط بذكر الالتفات،وهذا حاصل في الكلام سواء أكان طويلاً أو قصيراً،فإذن لا وجه لابن الأثير على ما قصده الزمخشري وانتحاه ، ومن العجب أنه شنع فيما أورده على الزمخشري وقال : كيف ذهب عن معرفته مع إحاطته بفن البلاغة والفصاحة ، وما درى أن ما قاله خير مما أتى به ابن الأثير ، فإن ما أراده

الزمخشري معنى يليق بالبلاغة ويزيدها قوة ، وما ذكره ابن الأثير رد إلى عماية ، وقول ليس له حاصل ، ولا يدرك له نهاية ، وما عابه إلا لأنه لم يطلع على أغواره ، ولا أحاط بكنهه ودقيق أسراره ، ولقد صدق من قال :

وكم من عَائبٍ قَوْلاً صَحِيحًا وآفَتُهُ من الفَهْمِ السَّقِيمُ[1]

وقد ذكرت أن العلوي لم تكن له وقفات عند صور الالتفات ، يستوضح فيها أسراره ، وإنما كان همه أن يبين موقع الالتفات في الكلام ، وذلك مثل قوله في قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ (الفاتحة:٥) : «فأما الرجوع من الغيبة إلى الخطاب فكقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الفاتحة:٢) ثم قال بعد ذلك : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة:٥) لأن ما تقدم من قوله : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ (الفاتحة:٢) إنما هو للغائب ، ولو أراد الخطاب لقال : الحمد لك لأنك أنت رب العالمين ، وبهذه الطريقة يتكلم في صور الالتفات ، وأقصى ما يقوله في فائدته أن ذلك كان للإيقاظ والتنشيط كما ذكرنا .

وكانت تحليلات الزمخشري التي نقلها ابن الأثير تروق العلوي فيذكرها في تحليل بعض صور الالتفات ، من ذلك قوله في الالتفات من الفعل الماضي إلى الفعل المضارع في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾ (فاطر:٩) يقول العلوي : «فوسط قوله ﴿ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ ، وجاء به على جهة المضارع ، والاستقبال بين فعلين ماضيين ، وهما قوله : «أرسل» و«سقناه» ، والسر في مثل هذا هو أن الفعل المستقبل يوضح الحال ويستحضر تلك الصورة حتى كأن الإنسان يشاهدها وليس كذلك الفعل الماضي إذا عطف لأنه لا يعطي هذا المعنى ، ولا يدل عليه ، فإذا قال : «فتثير» على جهة الاستقبال بعد ما مضى قوله «أرسل» فإنما يكون دالا على حكاية الحال التي تقع فيها إثارة الريح

---

(١) الطراز ٢/١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ .

للسحاب ، واستحضار لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ، وكذلك تفعل فيما هذا حاله ، فإنك تقرره على هذا الضابط وهكذا ورد قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (الحج:٢٥) وإنما جاء به على صيغة المضارع وعدل عن عطف الماضي على الماضي تنبيهًا على أن كفرهم ثابت مستمر غير متجدد بخلاف الصد فإنه متجدد على ممر الأوقات وتكرر الساعات ، فلهذا جاء به على صيغة المضارع منبهًا على ذلك ، ومن هذا النوع قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (الحج:٦٣) ولم يقل «فأصبحت» عطفًا على «أنزل» إشارة إلى أن إنزال الماء قد انقضى ومضى ، واخضرار الأرض متجدد ، كما تقول : أنعم عليَّ فلان فأروح وأغدو شاكرًا له ، ولو قلت : فغدوت شاكرًا له ، لم يفد تلك الفائدة»[(١)] .

وهذا مأخوذ من المثل السائر وقد أشرت إلى أصله في الكشاف[(٢)] .

التكرير :

يشير العلوي إلى أن الطاعنين في بلاغة القرآن قد ذكروا التكرير مطعنا من مطاعنهم وزعموا أن هذا غير قانون البلاغة ، وأشار العلوي إلى أن هذا الفهم لا يكون إلا ممن ضاقت حوصلته ، وأن التكرير في كتاب الله لا يكون إلا لفائدة ، ثم يشير العلوي إلى هذه الفائدة .

يقول : «ونحن الآن نعلو ذروة لا يُنَال حضيضها في بيان معاني الألفاظ المكررة في لفظها ومعناها ، في كتاب الله تعالى ، وتظهر أنها مع التكرير أن تكريرها إنما كان لمعان جزلة ومقاصد سنية بمعونة الله تعالى ، فمن ذلك قوله تعالى في سورة الرحمن : ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ (الرحمن:١٣) فهذا تكرير من جهة اللفظ والمعنى ووجه ذلك أن الله تعالى إنما أوردها في

---

(١) الطراز ٢/١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢) ينظر : المثل السائر ٢/١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩ والكشاف ٣/٤٧٤، ١١٩، ١٣٢.

خطاب الثقلين : الجن والإنس ، فكل نعمة يذكرها أو ما يؤول إلى النعمة فإنه يردفها بقوله : ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ تقريراً للآلاء وإعظاماً لحالها ، ومن ذلك في سورة القمر قوله : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ (القمر:١٧) ، ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾ (القمر:٢١) إنما كرره لما يحصل له من إيقاظ النفوس بذكر قصص الأولين والاتعاظ بما أصابهم من المثلات وحل بهم من أنواع العقوبات ، فيكون بمنزلة قرع العصا لئلا تستولى عليهم الغفلة ويغلب عليهم الذهول والنسيان ، وهكذا ما ورد في سورة المرسلات وغيرها »[1].

وهذا الدفاع عن البلاغة القرآنية رأيناه في الكشاف وفي المثل السائر[2].

وقد قلت في دراسة أثر الكشاف في المثل السائر : أن ابن الأثير خالف الزمخشري بعض المخالفة حين اعتبر صوراً من التعبير ـ اختلف فيها الغرض واتحد فيها المعنى واللفظ ـ من التكرار ، وأن الزمخشري كان يقظًا في إدراك الفروق بين هذه الصور التي اختلفت أغراضها ، وأنه لم يعتبر هذه الصور من التكرار ، ونرى هنا العلوي يتابع ابن الأثير في وجهته وإن كان يضيف إلى الفروق التي ذكرها ابن الأثير في الصور إضافات ليست ذات قيمة كبيرة .

يقول فيما ورد مكرراً مرتين :

« فأما ما كان تكريره مرتين فهو غير خال عن فائدة ظاهرة وهذا كقوله تعالى : ﴿ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَـٰتِهِۦ ﴾ (الأنفال:٧) ثم قال بعد ذلك : ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَـٰطِلَ ﴾ (الأنفال:٨) فهذا وإن تكرر لفظه ومعناه فلا يخلو عن حال لأجله وقع التغاير وذلك من وجهين ، أما أولاً : فلأن الأول وارد على جهة الإنشاء ، والثاني وارد على جهة الخبر ، وأما ثانيًا : فلأن الأول وارد في الإرادة والثاني وارد في الفعل نفسه ، ولأن الأول الغرض به إظهار أمر

---

(١) الطراز ١٧٧/٢ ، ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٢) ينظر : المثل السائر ١٩/٣ ، ٢٠ والكشاف ٣٤٩/٤ .

الدين بنصرة الرسول بقتل من ناوأه ولهذا قال بعده : ﴿ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (الأنفال:٧) ، والغرض بالثاني التمييز بين ما يدعو الرسول إليه من التوحيد وإخلاص العبادة لله وبين أمر الشرك وعبادة الأصنام ، ولهذا قال بعده : ﴿ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ (الأنفال:٨) [١] .

وأصل هذا في المثل السائر وإن كان العلوي قد أضاف إليه شيئًا لحظه في التغاير بين الصورتين إلا أنه لا يدخل في صميم المعنى لأن الفرق الذي ذكره الزمخشري وأخذه عنه ابن الأثير هو أن الأول للتمييز بين الإرادتين ، والثاني بين لغرضه فيما فعل ، ولهذا كان المعنيان متغايرين عند الزمخشري ، ولم يكن من التكرير [٢] .

الفصل والوصل :

عرض العلوي في دراسة الفصل والوصل لعطف المفردات وذكر أن عطف بعض الصفات على بعض كأنه عطف الشيء على نفسه ، وجاز مع القلة ، لأن الصفة تدل على شيئين : على الذات وعلى الحدث ، فالصفات متفقات بحسب الذوات مختلفات بحسب الأحداث ، فإذا قلت : مررت بزيد الكريم الفاضل ، فالصفتان أعني « الكرم والفضل » متفقتان في الدلالة على زيد ، ومختلفتان في دلالة واحدة على الكرم والأخرى على الفضل ، فإذا اعتبرت ما بينهما من الاتفاق امتنع العطف ، وإذا اعتبرت ما بينهما من الاختلاف جاز العطف وهو قليل ، وصفات المولى سبحانه مُنَزَّلة مَنْزِلة الأسماء المترادفة ، لذلك كان العطف فيها مخالفة لهذه القاعدة .

وبعد تقديم هذا الأصل ينظر العلوي في آيات من القرآن الكريم جاءت شاهدًا ودليلاً لهذه القاعدة ، وينظر في آيات أخرى ورد فيها العطف ، وحينئذ

---

(١) الطراز ١٧٩/٢ ، ١٨٠ .

(٢) ينظر : المثل السائر ٥/٣ والكشاف ١٥٦/٢ .

عليه أن يذكر وجه العطف وسره ، وهو في هذا يفيد من الكشاف ومن كتاب التبيان للشيخ عبد الكريم الزملكاني .

يقول : « وأما مجيء قوله : ﴿ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ ﴾ (غافر:٣) بالواو مع كونها من صفات الأفعال لأمرين ، أما أولا : فلأن المرجع بالمغفرة إلى السلب لأن معنى الغافر هو الذي لا يفعل العقوبة مع الاستحقاق ، والمرجع بقبول التوبة إلى الإثبات لأن معناه أنه يقبل العذر والندم ، فلما كانا متناقضين بما ذكرناه وجب ورود الواو فصلاً بينهما كما ذكرناه في الأول والآخر ، وأما ثانيًا : فلأنهما وإن كانا من صفات الأفعال ، لكنه جمع بينهما بالواو لسر لطيف وهو إفادة الجمع للمذنب التائب بين رحمتين : بين أن تقبل توبته فيكتبها له طاعة من الطاعات ، وأن يجعلها محاءة للذنوب ، كأنه لم يذنب ، كأنه قال : جامع المغفرة والقبول »[1] .

وهذا السر اللطيف الذي ذكره والذي هو أقرب إلى الروح البلاغية من حديث السلب والإيجاب والتناقض المذكور في الوجه الأول . هذا السر هو الذي أخذه من الكشاف ، يقول الزمخشري : « فإن قلت : ما بال الواو في قوله : ﴿ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ ﴾ ؟ قلت : فيها نكتة جليلة وهي إفادة الجمع للمذنب التائب بين رحمتين : أن تقبل توبته فيكتبها له طاعة ، وأن يجعلها محاءة للذنوب كأنه لم يذنب ، كأنه قال : جامع المغفرة والقبول »[2].

ويقول في عطف الثيبات على الأبكار في قوله تعالى : ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ (التحريم:٥) : « بخلاف ما ذكر من الصفات ، وذلك لأجل تناقض البكارة والثيوبة فجيء بالعطف لرفع التناقض بخلاف الإسلام ، والإيمان ، والقنوت ، والتوبة ، وغيرها من الصفات »[3] .

---

(١) الطراز ٢/٧٦ .
(٢) الكشاف ٤/١١٦ .
(٣) الطراز ٢/٣٥ .

وقد قال الزمخشري : « فإن قلت : لم أخليت الصفات كلها عن العاطف ووسط بين الثيبات والأبكار ؟ قلت : لأنهما صفتان متنافيتان لا يجتمعن فيهما اجتماعهن في سائر الصفات فلم يكن بد من الواو »[1] .

وعطف الصفات مذكور في كتاب التبيان كما ذكره العلوي ، وسر عطف البكارة على الثيوبة مذكور كذلك في التبيان كما ذكره العلوي ، وكذلك سر عطف : « وقابل التوب » ، وعبارة العلوي في بيان سر العطف في « وقابل التوب » أقرب إلى عبارة الزمخشري مما يجعلنا نرجح أنه أخذها من الكشاف مباشرة ، وابن الزملكاني قد عبَّر عن هذا السر بقوله : « ولتنزيلهما منزلة الجملتين فنبه العباد على أنه يفعل هذا ويفعل هذا ليرجوه ويأملوه »[2] .

وبعد ما يذكر العلوي شرط صحة العطف ـ أي ضرورة وجود علاقة بين المتحدث عنه في الجملتين كقولك : زيد قائم وعمرو خارج ، وأنه لا يجوز أن يكون أجنبيًّا عنه فلا يصح أن تقول : زيد قائم ، وأحسن ما قيل من الشعر كذا ، يذكر إشارة يشير فيها إلى توهم خفاء الملاءمة في قوله تعالى : ﴿ **يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا** ﴾ (البقرة:١٨٩) وأنه قد يقال : وأي ارتباط بين أحكام الأهلة ، وبين حكم إتيان البيوت من ظهورها ؟ ويذكر لذلك أجوبة ثلاثة ، أحدها : أنه لما ذكر أنها مواقيت للحج ، وكان من عادتهم ذلك ، كما نقل في الحديث : أن ناسًا كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحدهم بيتًا ، ولا خيمة ، ولا خباء ، من باب ، بل إن كان من أهل المدر نقب نقبًا من ظاهر البيت يدخل منه ، وإن كان من أهل الوبر خرج من خلف الخيمة ، أو الخباء ، فقيل لهم : ليس البر تحرجكم من دخول البيت ، ولكن البر من اتقى محارم الله . وثانيهما : أن يكون معطوفًا على شيء محذوف كأنه قيل لهم عند سؤالهم :

---

(١) الكشاف ٤/٤٥٤ ، ٤٥٥ .

(٢) التبيان ، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب ، ص ١٣٠ .

معلوم أن كل ما يفعله الله تعالى فيه حكمة عظيمة ومصلحة ظاهرة في الأهلة وغيرها فدعوا هذا السؤال وانظروا في خصلة تفعلونها أنتم مما ليس من البر في ورود ولا صدر وهو إتيان البيوت من ظهورها فليست برًّا ، ولكن البر هو تقوى الله والتجنب لمحارمه ومناهيه . وثالثها : أن يكون واردًا على جهة التمثيل لما هم عليه من تعكيس الأسئلة ولما هم بصدده من التعنت وأن مثالهم في سؤالاتهم المتعنتة كمثل من ترك باب الدار ودخل من ظهر البيت فقيل لهم : ليس البر ما أنتم عليه ، ولكن البر هو تقوى الله ، ومنه قوله عليه السلام حين سئل عن التوضؤ بماء البحر فقال : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته »[1] .

وقد قال الزمخشري في هذه الآية :

« كان ناس من الأنصار إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم حائطًا ، ولا دارًا ، ولا فسطاطًا ، من باب ، فإذا كان من أهل المدر نقب نقبًا في ظهر بيته منه يدخل ويخرج ، أو يتخذ سلما يصعد فيه ، وإن كان من أهل الوبر خرج من خلف الخباء ، فقيل لهم : ليس البر بتحرجكم من دخول الباب ، ولكن البر من اتقى ما حرم الله ، فإن قلت : ما وجه اتصاله بما قبله ، قلت : كأنه قيل لهم عند سؤالهم عن الأهلة ، وعن الحكمة في نقصانها وتمامها : معلوم أن كل ما يفعله الله عز وجل لا يكون إلا حكمة بالغة ، ومصلحة لعباده ، فدعوا السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها أنتم مما ليس من البر في شيء ، وأنتم تحسبونها برًّا ، ويجوز أن يجري ذلك على طريق الاستطراد لما ذكر أنها مواقيت للحج لأنه كان من أفعالهم في الحج ، ويحتمل أن يكون هذا لتعكيسهم في سؤالهم ، وأن مثلهم فيه كمثل من يترك باب البيت ويدخله في ظهره ، والمعنى : ليس البر وما ينبغي أن تكونوا عليه بأن تعكسوا في مسائلكم ، ولكن البر من اتقى ذلك ، وتجنبه ولم يجسر على مثله »[2] .

---

(١) الطراز ٢/٤٨، ٤٩ ، ٥٠ .

(٢) الكشاف ١/١٧٧ وينظر : التبيان ص ١٣٣ .

وأرجح أن العلوي أفاد هذا من كتاب التبيان الذي أفاده من الكشاف ، وذلك لأن العلوي ذكر هذه الآية منفردة وترجم لها بقوله : « إشارة» وقد ذكر الزملكاني هذه الآية منفردة وترجم لها بقوله «وهم وتنبيه» ، ولأن حديث ماء البحر مذكور في التبيان مع هذه الآية وليس مذكوراً معها في كتاب الكشاف .

وقد ذكر باب الفصل والوصل في العلوم المعنوية ـ أعني علم المعاني ـ وذكر قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴾ (الغاشية:١٧،١٨) إلى آخر الآيات مثالا لعطف المفرد ، لأنه نظر في هذا إلى المجرور ، وإن كان قد اعتذر عن هذا وأشار إلى أن الأليق به أن يكون في عطف الجمل لأن المجرور متعلق بما بعده . والمهم أن الملاءمة التي ذكرها في هذه الآيات شرح يدور حول ما ذكره الزمخشري فيها ، يقول في هذا :

« فعطف بعض هذه المفردات على بعض ولابد هناك من رعاية الملاءمة والمناسبة في تقديم بعضها على بعض لئلا يخلو التنزيل عن أسرار معنوية ودقائق خفية يتفطن لها أهل البراعة ويقصر عن إدراكها من لا حظوة له في معرفة هذه الصناعة ، فلابد من أن يكون لتقديم المعطوف عليه على المعطوف وجه يسوغه ، وإلا كان لغواً ... فأما تقديم الإبل فإنما كان ذلك من أجل أن الخطاب للعرب من أهل البلاغة ، فمن أجل ذلك كان الاستجلاء على حسب ما يألفونه ، وذلك أن العرب أكثر تعويلهم في معظم تصرفاتهم على المواشي في المطاعم ، والملابس ، والمشارب ، والمراكب ، وأعمها نفعًا هي الإبل ، لأن أكثر المنافع هذه لا تصلح إلا فيها على العموم مع ما اختصت به من الخلق العظيم ، والإحكام العجيب ، فمن أجل ذلك صدَّرها بالنظر فيها ، ثم إنه أردفها بذكر النظر في خلق السموات ، ووجه الملاءمة بينهما هو أن قوام هذه الأنعام ومادة المواشي إنما هو بالرعي وأكل الخلا ، وكان ذلك لا يكون إلا بنزول

المطر من السماء .. وهكذا أخذ العلوي بين أهمية هذه الأشياء في حياة العربي وارتباط بعضها ببعض[1].

وقد أشار الزمخشري إلى كل هذه المعاني بقوله :

« فإن قلت : كيف حسن ذكر الإبل مع السماء والجبال والأرض ولا مناسبة ؟ قلت : قد انتظم هذه الأشياء نظر العرب في أوديتهم وبواديهم فانتظمها الذكر على حسب ما ينظمها نظرهم »[2].

التقديم والتأخير :

أشرت في بيان أثر الكشاف في المثل السائر إلى أن ابن الأثير فاته أن يدرك مذهب الزمخشري في تقديم المفعول ، حيث توهم أنه لا يكون عند الزمخشري إلا للاختصاص ، وأن ابن الأثير خالفه كما خالف أكثر البيانيين حين جعل تقديم المفعول لأمرين ، أحدهما : الاختصاص والثاني : مراعاة المشاكلة اللفظية .

وقد أشرت إلى أن الزمخشري لا يقول بلزوم التقديم للاختصاص دائمًا ، وإنما يرى ذلك غالبًا لا لازمًا .

وقد تابع العلوي ابن الأثير في هذا الفهم ، فتوهم هو الآخر أن الزمخشري قائل بلزوم التقديم للاختصاص وذكر رأي ابن الأثير ثم اختار رأيًا وسطًا ، وهو أنه لا منافاة بين الاختصاص ومراعاة المشاكلة اللفظية ، فالتقديم قد يفيد أحدهما وقد يفيدهما معًا .

وهذا راجع إلى أن العلوي لم يكن متمعنًا في كتاب الكشاف وإنما كان يفهم آراء الزمخشري من الكتب التي أشارت إليها ، ولذلك نجد أكثر ما أخذه من الكشاف لم يكن أخذًا مباشرًا من هذا الكتاب ، وإنما كان إفادة من كتب تأثرت ببحث الكشاف ، والذي يهمني ذكره هنا أن العلوي أفاد بعض

---

(١) الطراز ٣/٣١١ ، ٣١٢ .

(٢) الكشاف ٤/٥٩٤ .

التحليلات في باب التقديم مما ذكره ابن الأثير في كتابه وهو مأخوذ من الكشاف ، وقد أشرت إلى ذلك في موضعه ، يقول العلوي : «ومن هذا ـ يعني تقديم الخبر على المبتدأ : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمۡ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ (الحشر:٢) فإنما قدم له : ﴿ مَّانِعَتُهُمۡ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ وهو خبر المبتدأ في أحد وجهيه ليدل بذلك على فرط اعتقادهم لحصانتها ، ومبالغة في شدة وثوقهم بمنعها إياهم ، وأنهم لا يبالون معها بأحد ، ولا ينال فيهم نيل ، وفي تقدير «هم» اسما ، وإسناد المنع والحصون إليهم ، دلالة بالغة على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة لا ترمي حوزتهم ، ولا يغزون في عقر دارهم»[1].

وهذا مذكور في المثل السائر وأصله في الكشاف[2].

وإنما رجحت أن العلوي أفاد هذا من المثل السائر ولم يأخذه من الكشاف لأنه ذكر مع هذه الآية قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ (الأنبياء:٩٧) ، وقوله عليه الصلاة والسلام وقد سئل عن ماء البحر فقال : «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» ، ولم يذكر الزمخشري شيئًا في آية «فإذا هي» ، كما لم يذكر الحديث الشريف في هذا الموضع ، وكل هذا مذكور في المثل السائر ، كما هو مذكور في الطراز .

ويقول العلوي : «اعلم أن الشيئين إذا كان كل واحد منهما مختصا بصفة تقتضي تقديمه على الآخر فأنت بالخيار في تقديم أيهما شئت ، وهذا كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ ﴾ (فاطر:٣٢) فإنما قدم «الظالم لنفسه» لأجل الإيذان بكثرتهم ، وأن معظم الخلق على ظلم نفسه ، ثم ثنى بعدهم بـ«المقتصدين» ، لأنهم قليل بالإضافة إلى الظالمين ، ثم ثلث بـ«السابقين»

---

(١) الطراز ٢/٦٨ .

(٢) ينظر : المثل السائر ٢/٢٢١ ، ٢٢٢ والكشاف ٤/٣٩٨ .

وهم أقل من المقتصدين ، فلا جرم ، قدم الأكثر ثم بعده الأوسط ثم ذكر الأقل آخرًا لما أشرنا إليه ، ولو عكست هذه القضية فقدم السابق لشرفه على الكل ، ثم ثنى بـ«المقصد» لأنه أشرف ممن يظلم نفسه ، لم يكن فيه إخلال بالمعنى ، فلا جرم روعي في ذلك تقديم الأفضل فالأفضل ، ومما ينسحب ذيله على ما قررناه من الضابط قوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ۝٤٨ لِّنُحْيِۦَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴾ (الفرقان:٤٨،٤٩) فقدَّم حياة الأرض لأنها سبب في حياة الخلق ، فلأجل هذا قدمت لاختصاصها بهذه الفضيلة ، ثم قدَّم حياة الأنعام على حياة الناس لما فيها من المعاش للخلق والقوام لأحوالهم . فراعى في التقديم ما ذكرناه ، ولو قدَّم سقي الخلق على سقي الأنعام لاختصاصهم بالشرب ، وقدِّم سقي الأنعام على الأرض لكان له وجه ، لأن الحيوان أشرف من غيره ، فكل واحد منهما مختص بفضيلة يجوز تقديمه لأجلها فلأجل هذا ساغ فيه الأمران كما ترى ، ومما نورده من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ (النور:٤٥) وإنما قدَّم الماشي على بطنه لأنه أدل على باهر القدرة ، وعجيب الصنعة من غيره ، وثنى بمن يمشي منهم على رجلين لأنه أدخل في الاقتدار ممن يمشي على أربع ، لأجل كثرة آلات المشي ، فيكون التقديم على هذا من باب تقديم الأعجب في القدرة فالأعجب ، ولو عكس الأمر في هذا فقدَّم الماشي على الأربع ثم ثنى بالماشي على رجلين ثم ختمه بالماشي على بطنه ، لكان له وجه في الحسن وعلى هذا يكون تقديمه من باب الأفضل فالأفضل»[1].

وهذا مأخوذ من المثل السائر وقد نظر ابن الأثير إلى ما ذكره الزمخشري في هذه الآيات وأخذ تحليله لها وبيان سر التقديم فيها وأضاف إلى كلام

---

(١) الطراز ٢/٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ .

الزمخشري : أنه إذا كان الشيئان كل واحد منهما مختصًّا بصفة فأنت بالخيار في تقديم أيهما شئت في الذكر . وذكر هذه الآيات مثالاً لهذا النوع ، وهذا ما ذكره العلوي .

وأفهم من هذا الكلام أننا لو قلنا : «وأنزلنا من السماء ماء طهورا النسقيه مما خلقنا أناسى كثيرا وأنعاما ولتحيى به بلدة ميتا» ، وقلنا : «ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم سابق بالخيرات ومنهم مقتصد ومنهم ظالم لنفسه»، وقلنا : «والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على أربع ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على بطنه» لم تنقص بلاغة الآيات ، ولكان لها وجه من الحسن ما دام التقديم والتأخير سواء ، ولا شك أن هذا رأي غير سديد ، وذلك لأنه تجاهل لمقتضيات الأحوال ومتطلبات المقامات ، فإذا كان الشيئان كل واحد منهما مختصًّا بصفة فإننا لسنا بالخيار ـ كما قال ابن الأثير وتبعه العلوي ـ وإنما علينا أن نقدم الشيء المختص بصفة يقتضي المقام تقديمها على غيرها . فلما كان المراد ـ والله أعلم بمراده ـ بيان حال من أورثهم الله الكتاب وأن أكثرهم على ظلم نفسه وقليل منهم المقتصد وأقل منه من سبق بالخيرات ناسب هذا أن يقدم الأكثر لأنه الأعون على المراد ولأن فيه مبادرة بالعتاب على تفريط المؤمنين في حق أنفسهم ، فأكثرهم ظالم لنفسه ، ولما كان المراد بقوله تعالى : ﴿ **وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً** ﴾ (الفرقان:٤٨) ـ بيان دقة صنع الحكيم سبحانه وإحكام ما في هذا الكون على نظام دقيق وترتيب عجيب جاء بهذا الترتيب المؤذن بترتب الأسباب وبيان ما عليه أمر الناس ومعاشهم في هذه الأرض الميتة التي أحياها الله بالماء فأحيا فيها أنعامها فكانت حياة الناس وكان متقلبهم ، ولما كان المراد بقوله تعالى : ﴿ **وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ** ﴾ (النور:٤٥) إظهار آثار قدرة الله سبحانه كان الأنسب ذكر الأعجب ، فقدَّم من يمشي على بطنه ثم من يمشي على رجلين ... إلى آخره .

لهذا لم تكن مراعاة الصفات الأخرى مسايرة لقانون البلاغة ، وليس فيها شيء من الحسن كما يقول العلوي وابن الأثير .

ويفيد العلوي مما كتبه ابن الأثير متأثراً بالكشاف في تقديم الظرف في النفي ، ويذكر ما ذكره الزمخشري في الآيتين المشهورتين ، ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ (الصافات:٤٧)، و﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (البقرة:٢) .

يقول العلوي : « أما إذا كان وارداً في النفي فقد يرد مقدمًا ، وقد يرد مؤخرًا ، فإذا ورد مؤخرًا أفاد النفي مطلقًا من غير تفصيل وهذا كقوله تعالى:﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ فإنه قصد أنه لا يلصق به الريب ولا يخالطه لأن النفي التصق بالريب نفسه فلا جرم كان منفيًا من أصله بخلاف ما لو قدم الظرف فإنه يفيد أنه مخالف لغيره من الكتب ، فإنه ليس فيه ريب بل في غيره كما لو قلت : لا عيب في هذا السيف ، فإنه نفي العيب عنه على جهة الإطلاق بخلاف ما لو قلت : هذا السيف لا فيه عيب ، ولهذا أخره هنا وقدمه في قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ (الصافات:٤٧) لأن القصد هنا تفضيلها على غيرها من خمور الدنيا ، والمعنى : أنه ليس فيها ما في غيرها من الغول ، وهو الخمار الذي يصدع الرءوس ، أو يريد : أنها لا تغتالهم بإذهاب عقولهم كما في خمور الدنيا »[1].

وهذا مفاد من المثل السائر وأصله في الكشاف[2].

معاني الحروف :

ويتأثر العلوي بابن الأثير في معاني الحروف ويذكر التحليل الفذ الذي أشار إليه الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (سبأ:٢٤) وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ ﴾ (التوبة:٦٠) ، يقول العلوي :

---

(١) الطراز ٢/٧٢ .

(٢) المثل السائر ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦ والكشاف ١/٢٧ .

«فانظر إلى براعة هذا المعنى المقصود ، وجزالة هذا الانتظام بمخالفة موقعي هذين الحرفين فإنه إنما خولف بينهما في التلبس بالحق والباطل ، والدخول فيهما ، وذلك من جهة أن صاحب الحق كأنه لمزيد قوة أمره وظهور حجته ، وفرط استظهاره راكب لجواد يصرفه كيف شاء ، ويركضه حيث أراد ، فلأجل هذا جعل ما يختص به معدي بحرف «على» الدال على الاستعلاء بخلاف صاحب الباطل فإنه لفشله ، وضعف حاله ، كأنه ينغمس في ظلام ، لا يدري أين يتوجه ، ولا كيف يفعل ، فلهذا كان الفعل المتعلق بصاحبه معدى بحرف الوعاء إشارة إلى ما ذكرناه ، ويؤيد هذا ما ذكره الله تعالى في سورة يوسف حيث قال : ﴿ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ ﴾ (يوسف:٩٥) .

ثم يقول في الآية الثانية : «فهذه أصناف ثمانية جعل الله الصدقات مصروفة فيهم لكونهم أهلاً لها ، ومستحقين لصرفها ، لكن الله تعالى خص المصارف الأربعة الأول باللام دلالة على الملك ، والأهلية للاستحقاق ، وعدل عن اللام إلى حرف الوعاء في الأصناف الأربعة الأخر وما ذاك إلا للإيذان بأن أقدامهم أرسخ في الاستحقاق للصدقة ، وأعظم حجة في الافتقار ، من حيث كانت «في» دالة على الوعاء ، فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات ، كما يوضع الشيء في الوعاء ، وأن يجعلوا مظنة لها ، وذلك لما في فك الرقاب ، وفي الغرم من الخلاص عن الرق والدين اللذين يشتملان على النقص ، وشغل القلب بالعبودية ، والغرم ، ثم تكرير الحرف في قوله ﴿ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾(الصف:١١) قرينة مرجحة له على الرقاب ، والغارمين ، وكان سياق الكلام يقتضي أن يقال : وفي الرقاب ، والغارمين ، وسبيل الله ، وابن السبيل ، فلما جيء بـ «في» ثانية ، وفصل بها سبيل الله ، علم أن السبيل آكد في الاستحقاق بالصرف فيه من أجل عمومه ، وشيوعه لجميع القربات الشرعية والمصالح الدينية»[1].

---

(١) الطراز ٢/٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، وينظر : المثل السائر ٢/٢٤٠، ٢٤١، والكشاف ٣/٤٥٩ ، ٢/٢٢٢ .

الإبهام والتفسير :

ويأخذ العلوي من المثل السائر الفصل الخاص بالإبهام والتفسير ولا تكاد تجد شيئًا يمكن أن ينسب إلى العلوي في هذا الفصل .

يقول العلوي : «اعلم أن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهمًا فإنه يفيده بلاغة ، ويكسبه إعجابًا وفخامة ، وذلك لأنه إذا قرع السمع على جهة الإبهام ، فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب ، ومصداق هذه المقالة ، قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ ﴾ (الحجر:٦٦) ثم فسره بقوله : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ (الحجر:٦٦) ... ففي إبهامه أول وهلة ، ثم تفسيره بعد ذلك ، تفخيم للأمر وتعظيم لشأنه ، فإنه لو قال : وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع . لم يكن فيه من الفخامة ، وارتفاع مكانه في الفصاحة ، مثل ما لو أبهمه قبل ذلك ، ويؤيد ما ذكرناه هو أن الإبهام أولا يوقع السامع في حيرة ، وتفكر ، واستعظام لما قرع سمعه ، فلا تزال نفسه تنزع إليه ، وتشتاق إلى معرفته ، والاطلاع على كنه حقيقته ، ألا ترى أنك إذا قلت : هل أدلك على أكرم الناس أبًا ، وأفضلهم فعلا وحسبًا ، وأمضاهم عزيمة ، وأنفذهم رأيًا ؟ ثم تقول : فلان ، فإن هذا وأمثاله يكون أدخل في مدحته مما لو قلت : فلان الأكرم ، الأفضل ، الأنبل ، وما ذاك إلا لأجل إبهامه أولا وتفسيره ثانيًا . وكل ذلك يؤكد في نفسك عظم البلاغة في الكلام إذا أبهم أولا ثم فسر ثانيًا»[1].

ويذكر في هذا الفصل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ (الإسراء:٩) ويقول فيها : «يريد بذلك الطريقة ، أو الحالة ، أو الخصلة ، إلى غير ذلك من المحتملات المتعددة ، وأي شيء من هذه الأمور قدرته فإنك لا تجد له من البلاغة وإن بالغت في الإفصاح به الذي تجده في مذاق الفصاحة

---

(١) الطراز ٢/٧٨ ، ٧٩ .

مع الإبهام من جهة أن الوهم يذهب معه كل مذهب لما فيه من المحتملات الكثيرة»[1].

وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝٣٨ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ ﴾ (غافر:٣٨،٣٩) إلى قوله: ﴿ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (غافر:٤٠)، ويقول فيه: «ألا ترى أنه أبهم «الرشاد» كيف حاله، ثم أوضحه بعد ذلك، بأن افتتح كلامه بذم الدنيا، وتحقير شأنها، وتعظيم حال الآخرة، والاطلاع على كنه حقيقتها، ثم ذكر الأعمال حسنها وسيئها وعاقبة كل شيء منها ليرغب في كل حسنة، ويزهد عن كل سيئة، فكأنه قال: سبيل الرشاد ما اشتمل عليه هذا الشرح العظيم»[2].

وهذا مأخوذ من المثل السائر ـ كما قلت ـ وأصله في الكشاف[3].

ثم إن العلوي في هذا الفصل قد يأخذ من الكشاف أخذًا مباشرة حين يذكر تحليلات ليست في المثل السائر وذلك كقوله:

«ومما يجري على هذا الأسلوب قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ ﴾ (طه:٦٩) كأنه قال: ألق هذا الأمر الهائل الذي في يمينك فإنه يبطل ما أتوا به من سحرهم العظيم وإفكهم الكبير، وكما يرد على جهة التعظيم كما أشرنا إليه فقد يكون وارداً على جهة التحقير، كأنه قال: وألق العويد الصغير الذي في يمينك فإنه مبطل على حقارته وصغره ما أتوا به من الكذب المختلق، والزور المأفوك، تهكمًا بهم وازدراء بعقولهم وتسفيها لأحلامهم»[4].

وهذا مأخوذ من قول الزمخشري في هذه الآية:

«وقوله: ﴿ مَا فِى يَمِينِكَ ﴾ (طه:٦٩) ولم يقل «عصاك» جائز أن يكون تصغيراً لها، أي: لا تبال بكثرة حبالهم، وعصيهم، وألق العويد الفرد الصغير

---

(١) الطراز ٢/٧٩.
(٢) المرجع السابق ٢/٨٦.
(٣) ينظر: المثل السائر ٢/٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥ والكشاف ٢/٤٥٥، ٤/١٣١، ٢/٥٠٨ وما بعدها.
(٤) الطراز ٢/٨١.

الجرم الذي في يمينك ، فإنه بقدرة الله يتلقفها على وحدته وكثرتها ، وصغره وعظمها ، وجائز أن يكون تعظيمًا لها ، أي : لا تحتفل بهذه الأجرام الكبيرة الكثيرة فإن في يمينك شيئًا أعظم منها كلها ، وهذه على كثرتها أقل شأنًا وأنذره عنده فألقه يتلقفها بإذن الله ويمحقها »[1].

توكيد الضمائر :

ويتأثر العلوي في توكيد الضمائر بابن الأثير ويضيف إليه أن التوكيد لا يكون حتما واجبًا في الكلام ، وإنما هو بين الجواز والترجيح ، ولعله فهم هذا من قول ابن الأثير في جماع أمر التوكيد : إن المعنى إذا كان ثابتًا في النفوس فأنت بالخيار في التوكيد وعدمه ، وإذا كان المعنى مشكوكًا فيه أو منكرًا فالأولى التوكيد ، ولما جعل ابن الأثير توكيد الكلام الذي من شأنه أن ينكر من باب الأولى فهم العلوي أن هذا غير الوجوب لأنه تلقى كلام ابن الأثير بعقلية الفقيه ونسي أن الاستحسان في علم البلاغة كالوجوب في علوم الشريعة ، ثم ذكر العلوي في توكيد المتصل بمثله قوله تعالى : ﴿ **قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا** ﴾ (الكهف:٧٢) من غير تأكيد ، ثم قال في آية القتل الثانية : ﴿ **قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا** ﴾ (الكهف:٧٥) بالتأكيد ، والتفرقة بين الأمرين هو أنه آكد الضمير في الثانية دون الأولى ، لأن المخالفة في الثانية أعظم جرمًا ، وأدخل في التصنيف لأجل الإصرار على المخالفة ، فلهذا ورد العتاب مؤكدًا بعد الخلاف لما ذكرناه»[2].

وقد أشرت في دراسة المثل السائر إلى أن هذا ليس من تأكيد المتصل بالمتصل كما ذكر ابن الأثير ، وإنما هو من ذكر المتعلق وحذفه ، وقد تنبه إلى هذا ابن أبي الحديد ، وقد ذكره العلوي مثالاً لتوكيد المتصل بالمتصل بعد ما مثل له بقوله : إنك إنك لعالم ، والفرق بين الآية والمثال ظاهر[3].

---

(١) الكشاف ٥٨/٣ .
(٢) الطراز ١٤٦/٢ .
(٣) ينظر : المثل السائر ١٩٣/٢ والكشاف ٥٧٤/٢ .

ثم ذكر العلوي في توكيد المتصل بالمنفصل قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ (طه:٦٧،٦٨) وذكر فيها كلام ابن الأثير ، وقد أشرنا إلى أنه مأخوذ من الكشاف[١].

الإيجاز والإطناب :

لم يذكر العلوي الإيجاز مع الإطناب كما يفعل أكثر البلاغيين ومنهم ابن الأثير ، وإنما درس الإيجاز في الباب الثاني الذي ذكر فيه الدلائل الإفرادية وبيان حقائقها . ثم درس الإطناب في الباب الثالث الذي ذكر فيه مراعاة أحوال التأليف وبيان ظهور المعاني المركبة ، وقد أفاد في كل فن من هذين الفنين مما ذكره صاحب المثل السائر فائدة كبيرة ، ويعنيني أن أشير إلى ما يرجع أصله إلى كتاب الكشاف ما دمت معنيًّا ببيان أثره في الدراسة البلاغية .

ففي حذف الجملة يذكر العلوي منها حذف الأسئلة المقدرة ، ثم يشير إلى أن هذا يلقب في علوم البيان بالاستئناف ، وأنه يأتي على وجهين : أحدهما بإعادة الصفات المتقدمة ، كما في قوله تعالى : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ (البقرة:٢،٣) إلى قوله : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ (البقرة:٥) ويذكر فيها ما ذكره ابن الأثير متأثرًا بما في الكشاف .

ثم يذكر الوجه الثاني أي الذي لا يكون الاستئناف فيه بإعادة الصفات ، ويمثل له بقوله تعالى : ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (يس:٢٢) إلى قوله : ﴿ فَٱسْمَعُونِ ﴾ (يس:٢٥) ويذكر كذلك ما ذكره ابن الأثير متأثرًا بالكشاف ، ثم يشير إلى أن حذف الأمثلة المقدرة له أمثلة كثيرة ، ولكنه يكتفي بهذين[٢].

---

(١) ينظر : الطراز ١٤٧/٢ والمثل السائر ١٩٤/٢ ، ١٩٥ والكشاف ٥٨/٣ .

(٢) ينظر : الطراز ٩٣/٢، ٩٤، ٩٥ والمثل السائر ٢٨١/٢، ٢٨٢ والكشاف ٣٤/١، ٨/٤ .

والضرب الثاني من ضروب حذف الجمل ، الحذف من جهة السبب سواء أكان المحذوف مسببًا والمذكور سببًا كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٤٤﴾ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ﴾ (القصص:٤٤،٤٥) أو كان المحذوف سببًا والمذكور مسببًا كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ (النحل:٩٨) ، وكقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ (المائدة:٦) .

ثم يذكر في هذه الآيات ما ذكره ابن الأثير متأثرًا بالكشاف[1] .

ويذكر في حذف المفعول قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ ﴾ (القصص:٢٣) وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ (البقرة:٢٠) ، ويذكر فيهما ما ذكره ابن الأثير متأثرًا بالزمخشري وإن كان الزمخشري قد تأثر هو الآخر بما ذكره الجرجاني ، وقد أشرت إلى هذا[2] .

ويذكر الإيجاز بالتقرير ، وهو الذي تكون ألفاظه مساوية لمعانيه لا يزيد أحدهما على الآخر ، بحيث لو قدر نقص من لفظه لتطرق الخرم إلى معناه على قدر ذلك النقصان .

وواضح أن جمهور البلاغيين لا يجعلون هذا من الإيجاز ، وإنما هو قسم برأسه ، وهو المعروف عندهم بالمساواة .

ثم يذكر العلوي من أمثلته قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾ مِنْ أَيِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴾ (عبس:١٧-١٩) .. ثم يقول في

---

(١) ينظر : الطراز ٢/٩٥، ٩٦ والمثل السائر ٢/٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، والكشاف ٣/٣٢٩، ٤٩٤ ، ١/٤٧٣ .

(٢) ينظر : الطراز ٢/١٠٤ ، ١٠٥ والمثل السائر ٢/٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، والكشاف ٣/٣١٥ .

تحليله : «فقوله : ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ أبلغ دعاء على الإنسان لما فيه من إذهاب الروح بسرعة وفجأة ، وهو أعظم في الفجيعة ، وقوله ﴿ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ تعجب من شدة الإفراط في كفره لنعم الله ، فلا يكاد يقرع السمع أسلوب أغلظ من هذا الدعاء ، والتعجب ، ولا أبلغ في الملامة ، ولا أقطع للمعذرة ، ولا أعظم دلالة على السخط ، مع تقارب أطرافه وقصر متنه»[1] .

وهذا مأخوذ من المثل السائر ، وقد أخذه ابن الأثير من الكشاف[2] ، وأحسب أن فيه تصحيفًا والصواب : الإيجاز بالتقدير كما هو مذكور في المثل ، ورجحت التقدير على التقرير لأن كلمة «التقدير» أقرب إلى مفهوم هذا النوع من الإيجاز حيث يكون اللفظ مقدرًا على قدر المعنى ، ولأنه أشار إليها في التعريف بقوله : «بحيث لو قُدِّر نقص من لفظه لتطرق الخرم إلى معناه على قدر ذلك النقصان» .

ويذكر الإطناب الذي يقع في الجملة الواحدة ويبين أنه قد يكون واردًا على جهة الحقيقة ، وقد يكون واردًا على جهة المجاز ، ومثال الوارد على جهة الحقيقة قولنا : «رأيته بعيني» ، و«قبضته بيدي» ، و«وطئته بقدمي» ، و«ذقته بلساني» ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ ﴾ (الأحزاب:٤) وقوله تعالى : ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم ﴾ (النور:١٥) وهذه الطريقة تأتي في كل شيء يعظم مناله ويعز الوصول إليه ، وأنه يؤتى بذكر هذه الأدوات على جهة الإطناب دلالة على نيله وأن حصوله غير متعذر . وقد جاءت هذه الآيات على هذا الأسلوب لأنها رد وإنكار لما كان من المنافقين في شأن الإفك ، ولما كان من بعضهم في جعل الزوجات أمهات ، وفي جعل الأدعياء أبناء ، وهذه أمور عظام ، فأعظم الله فيها الرد ، والإنكار ، ويذكر من

---

(١) الطراز ٢/١٢٠ .

(٢) ينظر : المثل السائر ٢/٣٣٣ ، ٣٣٤ والكشاف ٤/٥٦١ ، ٥٦٢ .

قوله تعالى : ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ﴾ (الأحزاب:٤) ومعلوم أن القلب لا يكون إلا في الجوف ، والغرض المبالغة في الإنكار بأن يكون للإنسان قلبان ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ (النحل:٢٦) وهذه الآيات مذكورة بتحليلها الذي ذكره ابن الأثير في كتاب المثل السائر ، وقد أشرت إلى أن ابن الأثير أفادها من الكشاف وإن كان الزمخشري يلحظ في بعض هذه القيود ملحظًا آخر دقيقًا زائدًا على ما ذكروه ، فقد ذكر أن المراد بقوله تعالى : ﴿ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ ﴾ (النور:١٥) أن هذا القول لا يتجاوز الأفواه وليس ترجمة عما في القلوب وشاهد هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ﴾ (آل عمران:١٦٧) ، وكان بيانه لقيمة القيد في قوله تعالى : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ (النحل:٢٦) ، وفي قوله تعالى : ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ﴾ (الأحزاب:٤) أوضح وأجلى[1] .

ومثال ما جاء من الإطناب في الجملة على جهة المجاز قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾ (الحج:٤٦) يقول العلوي فيها : «فالفائدة بذكر الصدور ههنا وإن كانت القلوب حاصلة في الصدور على جهة الإطناب بذكر المجاز ، وبيانه هو أنه لما علم وتحقق أن العمى على جهة الحقيقة إنما يكون في البصر وهو أن تصاب الحدقة بما يذهب نورها ويزيله ، واستعماله في القلوب إنما يكون على جهة التجوُّز وبالتشبيه فلما أريد ما هو على خلاف المتعارف من نسبة العمى إلى القلوب ، ونفيه عن الأبصار ، لا جرم احتاج الأمر فيه إلى زيادة تصوير وتعريف ، ليتقرر

---

(١) ينظر : الطراز ٢/٢٣٥ ، ٢٣٦ ، والمثل السائر ٢/٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، والكشاف ٣/٤١٢ ، ١٧٣ .

أن مكان العمى هو القلوب لا الأبصار»[1] وليس في هذا تغيير كبير عما ذكره ابن الأثير وأخذه من الكشاف[2] .

الكناية والتعريض :

والعلوي معني بتحرير الحدود وسلامتها ، وموافقتها لقواعد المنطق ، والشروط في الماهيات ، ولذلك كان كثير من جهده مبذولاً في مناقشة التعاريف ، وبيان أوجه الفساد فيها كما قلنا ، وهو يخالف الزمخشري في هذا المنزع ، فقد كان الزمخشري متسامحًا في بعض حدوده إذ أنه لم يكن معنيًّا بتقرير قواعد العلم كما كان معنيًّا بإبراز بلاغة القرآن المعجزة وتوضيح ما تنطوي عليه العبارة القرآنية من أسرار وخصائص بلغت فيها حدًّا معجزًا .

ومما يذكر في هذا المجال أن الزمخشري وإن كان معنيًّا ببيان محاسن العبارة فقد كانت منه لفتات في القواعد والأصول كانت منارًا للدارسين من بعده ، من ذلك التفريق كما قلت بين الكناية والتعريض ، وجعل التعريض مدلولاً عليه بالسياق وقرائن الأحوال ، وليس داخلاً في دلالة الألفاظ الحقيقية والمجازية ، وشرطه في الكناية إمكان المعنى الحقيقي ، وكان هذا التحديد البين طريقًا واضحًا سار فيه كثير من البلاغيين من بينهم ابن الأثير والعلوي وبعض من رجال مدرسة المفتاح .

وقد أشرت إلى أن هناك مشابهة بين تعريف ابن الأثير للكناية والتعريض وما ذكره الزمخشري فيهما .

وإذا كان العلوي ناقش هذين التعريفين في كتاب المثل السائر فإنه لم يبعد فيما اختاره عما ذكره ابن الأثير ، وكانت زيادته هي تحرير العبارة على أصول شروط الماهيات . بيان ذلك :

---

(١) الطراز ٢/٢٣٧ .

(٢) ينظر : المثل السائر ٢/٣٦٤ ، والكشاف ٣/١٢٨ .

أن ابن الأثير عرف الكناية بقوله : كل لفظ دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز ، وقد نظر العلوي في هذا التعريف فوجد فيه فسادًا لأمرين :

الأول : هو أن المعنى الواحد المذكور في التعريف لا يجوز حمله على الحقيقة والمجاز ، ولذلك اختار في تعريفه أن يقول : « كل لفظ دل على معنيين مختلفين حقيقة ومجازًا » وهذه ملاحظة دقيقة نسلم للعلوي بها .

والأمر الثاني : هو إمكان دخول الاستعارة في هذا التعريف لأن قولنا « أسد » يدل بحقيقته على السبع وبمجازه على الشجاعة ، ولم يكن على حق في هذا الاعتراض ، لأنه لا يمكن حمل « أسد » على المعنى الحقيقي في أسلوب الاستعارة ، لأن القرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ، فتعين المصير إلى المجاز .

ولم يكن التعريف الذي اختاره بعيدًا في مضمونه عن هذا التعريف كما قلت وإن كان محرر العبارة[1] .

وفي التعريض يعترض على قول ابن الأثير : « أنه اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم » لأن طريق المفهوم كما قال العلوي داخل في دلالة اللفظ ، وقد وضح ذلك بذكر مفهوم الموافقة كقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تضحوا بالعوراء » فإنه يدخل فيها العمياء، ومفهوم المخالفة كقوله عليه الصلاة والسلام: « لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا مثلا بمثل » فما لا يكون مطعومًا لا يجري فيه الربا كما ذهب الشافعي ، ومدلول الموافقة والمخالفة مأخوذ كلاهما من جهة اللغة ومدلول عليه باللفظ ، وبهذا لا تكون عبارة ابن الأثير دالة على مراده كما زعم العلوي ، لأن التعريض يكون من مدلولات الألفاظ .

---

(١) ينظر : الطراز ٣٧٢/١ ، ٣٧٣ .

والذي أراه أن ابن الأثير قصد بتعريفه ما عبَّر عنه العلوي في تعريفه الذي اختاره وهو قوله : التعريض هو المعنى الحاصل عند اللفظ لا به ، ولم ينظر ابن الأثير إلى اصطلاح الأصوليين وتقسيمهم المفهوم إلى مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة واعتبارهما من مدلولات الألفاظ[1] .

ثم إن ما ذكره العلوي من النصوص الواردة على هذه الطريقة وتحليلاتها مذكور في المثل السائر وفي الكشاف . من هذا قوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾ (الأنبياء:٦٢،٦٣).

يقول العلوي : «فإنما أورد إبراهيم صلوات الله عليه هذا الكلام على جهة التهكم والاستهزاء والسخرية بعقولهم ، وذلك يكون من وجهين : أحدهما أنه لم يرد نسبة الفعل إلى كبير الأصنام وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على رمز خفي ومسلك تعريضي يبلغ به إلزام الحجة لهم والتسفيه لحلومهم ، كأنه قال : يا ضعفاء العقول ويا جهال البرية كيف تعبدون ما لا يجيب إن سئل ، ولا ينطق إن كلم وتجعلونه شريكًا لمن له الخلق والأمر ، فوضع قوله : ﴿ فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾ (الأنبياء:٦٣) موضع «هذا»[2].

ثم يقول : «ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَـٰذِبِينَ ﴾ (هود:٢٧) فهذه الآيات كلها موضعها في قصدهم واعتقادهم موضع التعريض بأنهم أحق بالنبوة وأن نوحًا لم يكن متميزًا عليهم بحالة يجب لأجلها أن يكون نبيًّا من بينهم فقالوا : لو أراد الله أن يجعل النبوة في أحد من البشر لكانوا أحق بها دونه ، والتعريض

---

(١) ينظر : الطراز ١/٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

(٢) الطراز : ١/٣٨٦ ، ٣٨٧ .

في القرآن وارد كثيراً بأحوال الكفرة في التهكم والنقص وإسقاط المنزلة وحط القدر ، ومواضعها دقيقة تستخرج بالفكر الصافي والرسوخ في قدم البلاغة»[1].

ولعل في العبارة الأخيرة تصحيفًا ، والأصل : ورسوخ القدم في البلاغة ، وهذه التحليلات ترجع إلى المثل السائر وقد أخذها ابن الأثير من الكشاف[2].

التخييل :

وقد ذكر العلوي التخييل في دراسة البديع وهو في ذلك متأثر بالزملكاني صاحب التبيان . وقد أشار إلى أهمية هذا الفن وضرورة دراسته لأن كثيراً من آيات القرآن واردة على طريقته ، وقد جهل بعض الناس هذه الطريقة فوقعوا في التشبيه وهاموا في أودية الضلال .

يقول العلوي : «اعلم أن هذا النوع من البديع من مرامي سهام البلاغة المسددة ، وعقد من عقود لآله وجمانه المبددة ، كثير التداور في كتاب الله تعالى ، والسنة الشريفة ، لما فيه من الدقة ، والرموز ، واستيلائه على إثارة المعادن ، والكنوز ، ومن أجل ذلك ضل من ضل من الجبرية بسبب آيات الهدى والضلال ، وعمل من أجله على الانسلاخ عن الحكمة والانسلال ، وزل من زل من المشبهة باعتقاد التشبيه ، وزال عن اعتقاد التوحيد باعتقاد ظاهر الأعضاء والجوارح في الآي ، فارتطم في بحر التمويه ، فهو أحق علوم البلاغة بالإتقان ، وأولاها بالفحص عن لطائفه والإمعان ... ومن ثَمَّ قال الشيخ النحرير محمود بن عمر الزمخشري نور الله حفرته : «ولا ترى بابًا في علم البيان أدق ، ولا ألطف من هذا الباب ، ولا أنفع ولا أعون على تعاطي المشتبهات من كلام الله تعالى وكلام الأنبياء» . ولعمري لقد قال حقًّا ونطق صدقًا[3].

---

(١) الطراز ٣٨٧/١ ، ٣٨٨ .

(٢) ينظر : المثل السائر ٧٢/٣ ، والكشاف ٩٨/٣ ، ٣٠٤/٢ .

(٣) الطراز ٢/٣ ، ٣ .

وقد ذكر فيه تقريرين ، التقرير الأول في بيان معناه ، والتقرير الثاني في بيان أمثلته ، وذكر تعريف الشيخ عبد الكريم ، ثم تعريف المطرزي ، ثم قال : والتعريف الثالث أن يقال : هو اللفظ الدال بظاهره على معنى ، والمراد غيره على جهة التصوير ، ثم شرح التعريف ، وذكر في التقرير الثاني أمثلة التخييل .

والذي يعنيني هو أن أقف عند فهمه لكلام البيانيين في أمثلة التخييل لنعرف مدى قربه أو بعده من كلام الزمخشري ، وقد أشار في بيان قيمة التخييل إلى ما ذكره الزمخشري فيه إشارة رضا وقبول .

قال العلوي : فمن أمثلة التنزيل قوله تعالى : ﴿ **بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ** ﴾ (المائدة:٦٤) ، وقوله تعالى : ﴿ **تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا** ﴾ (القمر:١٤) ، وقوله تعالى : ﴿ **وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ** ﴾ (الرحمن:٢٧) ، وقوله تعالى : ﴿ **خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ** ﴾ (ص:٧٥) ، وقوله تعالى : ﴿ **وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ** ﴾ (طه:٣٩) ، وقوله تعالى : ﴿ **وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي** ﴾ (الحجر:٢٩) ، وقوله تعالى : ﴿ **فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ** ﴾ (الزمر:٥٦) ... إلى غير ذلك من الآيات الموهمة بظاهرها للأعضاء والجوارح . ثم يذكر العلوي تأويل المتكلمين لهذه الآيات وتأويل البلاغيين .

أما المتكلمون فإنهم يؤولون هذه الظواهر تأويلات وإن بعدت حذراً من مخالفة العقل ويعضدون تأويلاتهم بأمور لغوية فيذهبون إلى أن المراد باليد : النعمة ، وأن المراد بالعين : العلم .. إلى غير ذلك ، والعلوي لا يرضى بهذه التأويلات ويسم المتكلمين بالجهل بعلوم البيان ، فجاءت تأويلاتهم ركيكة يزدريها علماء البلاغة .

ويقول في تأويل علماء البلاغة : « المجرى الثاني وهو الذي عول عليه علماء البلاغة ، والمحققون من أهل البيان ، وهي أنها جارية على نعت التخييل فهي في الحقيقة دالة على ما وضعت له في الأصل ، لكن معناها غير متحقق ، وإنما هو أمر خيالي ، فاليد مثلاً دالة على الجارحة ، والعين كذلك ، لكن

تحقق اليد والعين في حق الله تعالى غير معقول،ولكنه جار على جهة التخييل، كما يظن شبحا من بعيد أنه رجل فإذا هو حجر ، ومن يتخيل سوادًا أنه حيوان فإذا هو شجر .. إلى غير ذلك من الخيالات ..

وقد وضَّح هذا مرة ثانية بقوله في التفرقة بين تأويل المتكلمين وتأويل البيانيين : فأما علماء البيان فإنهم وضعوها على معانيها اللغوية في كونها دالة على هذه الجوارح ، لكنهم قالوا : إن الجارحة خيالية غير متحققة ، وذلك بخلاف المتكلمين الذين حملوها على تأويلات بعيدة واغتفروا بعدها حذرًا من مخالفة الأدلة العقلية .

وأفهم من هذا أن البيانيين يقولون : إن اليد دالة على يد خيالية ، وأن الوجه دال على وجه خيالي ، وأن العين دالة على عين خيالية ، وأن الإنسان يتخيل هذه الجوارح كما يتخيل الشبح البعيد إنسانًا فإذا هو حجر .

وإذا كان البيانيون قد أطلقوا هذه الكلمات على معانيها اللغوية إلا أنهم قالوا : إن الجارحة هنا خيالية غير متحققة ، فكيف يكون اللفظ هنا دالا بظاهره على معنى والمراد غيره على جهة التصوير كما ذكر في التعريف ؟ وهل يكون إطلاق لفظ الرجل على رجل متخيل غير حقيقي إطلاقًا له على غير معناه ؟ ولو سلمنا له بهذا فهل يمكن أن يكون ذلك مراد البيانيين بالتخييل؟

وعلينا أن نذكر الآن ما قاله الزمخشري في التخييل في الموضع الذي أفاد منه العلوي ما ذكره في فائدته ، وأن نتبين كيف كان علماء البيان يفهمون هذه الصور التي جاءت على طريقة التخييل .

يقول في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ (الزمر:٦٧): «والغرض من هذا الكلام إذا أخذته كما هو بجملته ، ومجموعه ، تصوير عظمته ، والتوقيف على كنه جلاله لا غير ، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين

إلى جهة حقيقة أو جهة مجاز ، وكذلك حكم ما يروى أن جبريل جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : « يا أبا القاسم ، إن الله يمسك السموات يوم القيامة على أصبع ، والأرضين على أصبع ، والجبال على أصبع ، والشجر على أصبع ، وسائر الخلق على أصبع ، ثم يهزهن فيقول : أنا الملك »، فضحك رسول الله ﷺ تعجبًا مما قال ، ثم قرأ تصديقًا له : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ ﴾ (الزمر:٦٧) وإنما ضحك أفصح العرب ﷺ وتعجب ، لأنه لم يفهم منه إلا ما يفهمه علماء البيان من غير تصور إمساك ولا أصبع ولا هز ولا شيء من ذلك ، ولكن فهمه وقع أول شيء وآخره على الزبدة والخلاصة التي هي الدلالة على القدرة الباهرة ، وأن الأفعال العظام التي تتحير فيها الأفهام والأذهان ولا تكتنهها الأوهام هينة عليه هوانا لا يوصل السامع إلى الوقوف عليه إلا إجراء العبارة في مثل هذه الطريقة من التخييل ، ولا ترى بابا في علم البيان أدق ولا أرق ولا ألطف من هذا الباب ، ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله تعالى في القرآن ، وسائر الكتب السماوية ، وكلام الأنبياء ، فإن أكثره وعليته تخييلات قد زلت فيها الأقدام قديمًا »[1].

والزمخشري قد يكون أول من أدخل دراسة التخييل ـ بهذا الوضوح ـ في البلاغة القرآنية وكان ابن المنير يثور على إطلاق عبارة التخييل على هذه الصور في القرآن الكريم ، ويرى أن ذلك لا يرضي أهل السنة والجماعة ، وقد نوَّه العلوي بأهمية التخييل في دراسة القرآن ، وكلامه فيه قريب من كلام الزمخشري ، فهو متأثر به في ذلك وإن كان لا يفهم مراده .

وعلماء البيان ـ كما يقول الزمخشري ـ يقع فهمهم أول شيء وآخره على الزبدة والخلاصة من هذه الأساليب ، من غير تصور إمساك ، ولا أصبع ، ولا هز ، أي أنهم لا يقولون إن هناك إمساكًا خياليًّا ، أو أصبعًا خياليًّا ، أو هزًّا

---

(١) الكشاف ٤/١١٠ ، ١١١ .

خياليًّا ، ولا يذهبون بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو مجاز ، فليست هناك قبضة حقيقية ولا قبضة خيالية وإنما المراد تصوير عظمته والتوقيف على كنه جلاله ، فليس الذي ذكره العلوي في تفسير مراد علماء البيان بالتخييل هو ما نفهمه من كلام الزمخشري .

وقد ذكر الشهاب الخفاجي في حاشيته ـ كما قدمنا ـ أن التخييل يطلق في البلاغة على ثلاثة معان ، الأول : التمثيل بالأمور المفروضة ، والثاني : فرض المعاني وتخيلها ، والثالث : قرينة الاستعارة المكنية ، وليس شيء منها منطبقًا على ما ذكره العلوي عن علماء البيان وإنما هو أشبه ما يكون برأي السكاكي في قرينة المكنية حيث يطلق لفظ الأظفار على أظفار متوهمة للمنية ، ولفظ اليد على يد متوهمة للشمال ، إلى آخر ما هو معروف ويبعد أن يكون هذا مراد العلوي .

الإلهاب والتهييج :

ويذكر العلوي من أصناف البديع «الإلهاب والتهييج» ، ويذكر معناها اللغوي ثم يذكر مفهومها في مصطلح علماء البلاغة ، ويقول فيه : «فهما مقولان على كل كلام دال على الحث على الفعل لمن لا يتصور منه تركه ، وعلى ترك الفعل لمن لا يتصور منه فعله ، ولكن يكون صدور الأمر والنهي ممن هذه حاله على جهة الإلهاب والتهييج على الفعل أو الكف لا غير ، فالأمر مثاله قوله تعالى : ﴿ **فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ** ﴾ (الزمر:٢) ، وقوله تعالى : ﴿ **فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ ٱلۡقَيِّمِ** ﴾ (الروم:٤٣) ، وقوله تعالى : ﴿ **فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ** ﴾ (هود:١١٢) والمعلوم من حاله عليه السلام أنه حاصل على هذه الأمور كلها من عبادة الله تعالى . وإقامة وجهه للدين والاستقامة على الدعاء إليه لا يفتر عن ذلك ولا يتصور منه خلافها ، لأن خلافها معصوم منه الأنبياء فلا يمكن تصوره من جهتهم ، ولكن ورودها على هذه الأوامر إنما كان على جهة الحث له بهذه الأوامر وأمثالها ، وكذلك ورد في المناهي كقوله تعالى : ﴿ **فَلَا**

﴿ تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ ﴾ (الأنعام:٣٥) ، وقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ (الزمر:٦٥) وحاشاه أن يكون جاهلاً ، أو أن يفعل أفعال السفهاء ، والجهال ، وأن يخطر بباله الشرك بالله وهو أول من دعا إلى عبادته وحث عليها ، وهكذا القول فيما كان وارداً في الأوامر والنواهي له عليه السلام ، فإنما كان على جهة الإلهاب على فعل الأوامر والانكفاف عن المناهي والتهييج لداعيته وحثًّا له على ذلك ، فالأمر في حقه على تحصيل الفعل والكف عن المناهي فيما كان يعلم وجوده عليه ، ويتحقق الانكفاف عنه ، إنما هو على جهة التأكيد والحث بالتهييج والإلهاب[1].

وقد أشرت في دراسة الأمر والنهي في بحث الجملة إلى الإلهاب والتهييج وقد أكثر الزمخشري الحديث عن هذه المعاني وقد ذكر هذه الآيات ، ولذلك نرى أن هذا النوع من البديع في كلام العلوي مستنبط من الكشاف ، وليس له فيه إلا أنه جعله صنفًا مستقلاً ، وجمع فيه هذه الشواهد ، وهي منثورة في الكشاف .

وقد خفي على بعض الدارسين تأثر العلوي بالبحث البلاغي في الكشاف ، فذكروا هذه التحليلات البلاغية المأخوذة من الكشاف شاهداً ودليلاً على أن العلوي أديب ، متذوق ، قادر على أن يضع يدك على مواضع الحسن ، وينبهك إلى جهات الجمال في التعبير .

يقول الأستاذ الدكتور بدوي طبانة بعد ما قرر اهتمام العلوي بالمسائل العقلية والفقهية وعنايته بالضبط ومعرفة الماهية يقول : وفي كثير من الأحيان تجد في الطراز كتابة أديب متذوق يضع يدك على مواضع الحسن وينبهك إلى جهات الجمال والكمال في التعبير ومن غير حاجة إلى حدود ، أو مصطلحات ، ومن غير لجوء إلى منطق أو استدلال ، وهاك نموذجًا مما كتبه في الإبهام

---

(١) الطراز ٣/١٦٥ ، ١٦٦ .

والتفسير : «اعلم أن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهمًا فإنه يفيده بلاغة ويكسبه إعجابًا وفخامة ، وذلك لأنه إذا قرع السمع على جهة الإبهام فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب ، ومصداق هذه المقالة قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ ﴾ (الحجر:٦٦) ثم فسره بقوله : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ (الحجر:٦٦) ، وهكذا في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾ (البقرة:٢٦) فأبهمه أولا ثم فسره بقوله : ﴿ بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ (البقرة:٢٦) ، ففي إبهامه في أول وهلة ثم تفسيره بعد ذلك تفخيم للأمر وتعظيم لشأنه فإنه لو قال : وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع ، وأن الله لا يستحي أن يضرب مثلا بعوضة ، لم يكن فيه من الفخامة وارتفاع مكانه في الفصاحة مثل ما لو أبهمه قبل ذلك ، ويؤيد ما ذكرناه هو أن الإبهام أولا يوقع السامع في حيرة وتفكر واستعظام لما قرع سمعه فلا تزال نفسه تنزع إليه وتشتاق إلى معرفته والاطلاع على كنه حقيقته ، ألا ترى أنك إذا قلت : هل أدلك على أكرم الناس أبًا ، وأفضلهم فعلاً ، وحسبًا ، وأمضاهم عزيمة ، وأنفذهم رأيًا ؟ ثم تقول : فلان ، فإن هذا وأمثاله يكون أدخل في مدحته مما لو قلت : فلان الأكرم الأفضل الأنبل ، وما ذاك إلا لأجل إبهامه أولا وتفسيره ثانيًا ، وكل ذلك يؤكد في نفسك عظم البلاغة في الكلام» ثم يقول الأستاذ معلقًا على هذا الكلام : ومثل هذا الأسلوب كما ترى هو الأسلوب الذي يشحذ الملكات وينبه الأذواق إلى البحث واستجلاء بلاغة الكلام التي لا يغني في تذوقها منطق أو تحديد أو تقسيم[1].

وواضح أن هذا الكلام الذي يستشهد به على قدرة العلوي الأدبية ليس من مبتكراته وإنما أخذه من المثل السائر ، وقد أشرت إلى أن أصله يرجع إلى الكشاف ، وأن أكثر الألفاظ والعبارات للعلامة الزمخشري . ولهذا لا يصح أن يكون شاهدًا على أن العلوي أديب متذوق .

---

(١) البيان العربي ، للدكتور بدوي طبانة ص ٢٦٣ .

ثم إنني أرجو بهذا أن أكون قد وفقت في بيان البحث البلاغي في الكشاف وأثره ، في الاتجاهات البلاغية المختلفة ، التي سارت فيها الدراسات البلاغية بعد الزمخشري .

ومن الحق أن ما أفاده ابن الأثير من الكشاف قد يكون أهم ما جاء في كتابه وأقربه إلى الروح الأدبية المتذوقة ، وكذلك الحال في كتاب الطراز فإن ما يرجع إلى الكشاف منه قد يكون خير ما فيه ، وإذا كان هذا حال هذين الكتابين مع تحليلات الزمخشري فلا نظن إلا مثل هذا وأزيد بالنسبة لما في المفتاح ومدرسته ، فإنني أرى الجذاذات المقتبسة من الكشاف كأنها قبسات مضيئة في أمهات كتب هذه المدرسة وهي فيها أوضح وأجلى ، وهذا في تقديري راجع إلى أمر هو أن بلاغة الكشاف بلاغة مرتبطة بالبيان فهي تحليل للكلام ونظر في خصائصه . وليس أجدى في البحث البلاغي من هذا الاتجاه ، وقد اتجهت بعض الدراسات الحديثة إلى ربط الدراسات الأدبية والنقدية المختلفة بالنص الأدبي ودورانها حوله وعرض القضايا والنظرات النقدية من خلال دراسة النص ، فليس هناك درس نظري في أمر من أمور الأدب والنقد . ونأمل أن يكون لنا من تراثنا الخالد رائد صدق في تصحيح منهج دراستنا البلاغية التي لا أرى لها صلاحًا إلا بالعودة إلى هذه الروافد والاهتداء بآثار هذه القرائح الشامخة والربط الوثيق بين الدراسة البلاغية والنص الأدبي ربطًا يقوم على النظرة الجادة ، والله وحده هو المسئول أن يلهمنا رشدنا وأن يرزقنا الإخلاص الذي به وحده يهتدي المجتهد إلى الحق .

* * *